

أزمة التعليم في لبنان بين الوضع الاقتصادي والصحي والاجتماعي وبين مستوى التعليم و مصلحة الطلاب



أيام صعبة للغاية يعيشها لبنان، يئنّ فيها الشعب تحت وطأة جائحة كورونا و الأزمة الاقتصادية، الأسوأ في تاريخه، والتي تتزامن مع انسداد سياسي بأوجه متعددة (فراغ ، عدم تشكيل حكومات، عدم إلتزام بتصريف سليم للأعمال والمسؤوليات الحكومية ، خلافات ، تحالفات تختلف حسب المناسبات ، فساد ، إتهامات ، سرقات، تحريك الإستقرار الأمني...)، والنتائج الكارثية التي خلفها الإنفجار الجريمة لمرقأ بيروت في الرابع من آب 2021... ما يعرقل الكثير من الخدمات المقدمة للمواطنين ويدفع بالبلاد إلى شفير الإنهيار التام الذي وصلنا اليه قبل نهاية العام 2021. وأسوأ انعكاسات الأزمة هو إنهيار مستمر لليرة اللبنانية مقابل الدولار ، الذي وصل الى عتبة ال 23000 ليرة لبنانية(تشرين الثاني 2021) . فخرست العملة الوطنية أكثر من 90 بالمائة من قيمتها ، ما تسبب في وقوع الكثير من الخلافات بين المواطنين والعاملين في المتاجر والأسواق، وتعطلت مصالح السكان في الادارات العامة بسبب أزمة البنزين وكافة المحروقات وفقدان كل مكونات الطاقة من كهرباء ومازوت ، و توقفت معظم الاشتراكات التي كانت تقدم الطاقة بدلاً عن الدولة المصونة الغارقة في الفساد و الحفاظ على المواقع السياسية .

وعبثاً جرت محاولات لإحتواء الوضع عبر تدابير مختلفة، كدعم سلع إستهلاكية وملاحقة المتاجرين بالعملة. لكن تدهور الليرة شكّل ضربة قاصمة للجهود وبات النزيف مرشحاً للاستمرار. وقد باءت هذه المحاولات بالفشل وأدت الى نشوء أزمات جديدة أكثر حدة وصعوبة و قتلاً للمواطنين ... (من طوابير البنزين الى طوابير كافة المحروقات من مازوت و غاز...

الى طوابير الطحين وأزمات الخبز ، الى طوابير الدواء و فقدان أكثر الادوية، رغم أنه كانت مخبأة في المستودعات و الشقق، الى...)

زاد الطين بلة ، وبدأت الكوارث و المصائب تتراكم فوق رأس اللبناني ، نفاذ احتياطي المصرف المركزي من الدولار الذي يُستخدم بشكل رئيسي لدعم استيراد القمح والمحروقات والأدوية، مما جعل الدولة عاجزة عن توفير أبسط الخدمات. كذلك طبع العملة بدون قاعدة ودراسة، الأمر الذي فاقم التضخم المفرط أساساً،،

وقد كان للتعليم نصيب كبير من هذه الأزمات. فقد دخل القطاع التعليمي في لبنان دوامة من الفوضى، فبات التعليم عن بعد هو البديل الآمن والشغل الشاغل للمعلم والأهل والمتعلمين والمدارس والوزارات المعنية في لبنان. وقد دفع هذا التحول المفاجئ الجميع إلى إجراء تعديلاتٍ في الأساليب والسلوكيات التعليمية والتربوية. وتحول اليوم، بعد الحد من الإصابات بالفيروس القاتل الى التعليم المدمج ، وحالياً وضمن الأوضاع القاتلة التي ذكرناها أعلاه : الجائحة- الأوضاع المعيشية الصعبة للغاية - المحروقات _ الكهرباء - الإنترنت - تدني سعر صرف العملة الوطنية - البطالة - إقفال المصانع - عجز المستشفيات و... الى التعليم الحضوري بجهود القيمين على التربية و التعليم وطنيين كانوا أو تجاراً ...

وها هي الجائحة تعيد سرعتها في الانتشار ، وها هي الازمات المالية والمعيشية والصحية والاجتماعية... تسارع في التدني، تسارع في إيصال الشعب اللبناني الى جهنم...

نحن أمام أزمة تربوية سنحاول عرضها من خلال مكوناتها الأساسية .

1- الأهالي

يعاني الأهل من هواجس ثلاثة:

- هاجس مستقبل أولادهم الدراسي.
- هاجس تأمين الأقساط المدرسية والتجهيزات الإلكترونية (لوحات إلكترونية- كومبيوتر - هاتف محمول...).

- الهاجس الصحيّ من خلال عودة تفشّي فيروس كوفيد 19. هذا التعدد في الهواجس يجعلنا أمام لوحة متعدّدة الألوان تتماثل أماننا وتبرز قصة معاناة كل عائلة، و بشكل مختلف عن العائلات الأخرى :
- ثمة أهل ميسورين، لا تقلقهم الأقساط بالرغم من الضيق الاقتصادي والتضييق النقديّ. ورغم ذلك انتابهم قلق على مصير العام الدراسيّ والشهادات الرسميّة، وعلى مسألة الترفيه في الصفوف الأخرى وآليّاته. ولم يحظ بعضهم بالوقت الكافي لمتابعة تعليم أولادهم بسبب إرتباطاتهم العمليّة أو الوظيفيّة، فأوكلوا ذلك للجدات أو للتعليم الخصوصيّ.
- وثمة أهل يعلّمون أولادهم في المدارس الخاصّة على أنواعها، وقد أوقعتهم الأزمة الاقتصاديّة في أزمة تأمين القسط المدرسيّ ومستلزمات الدراسة عن بعد. الأمر الذي أدى الى نشاط الحركات المطليبيّة داخل لجان الأهل، بدعم من أولياء الأمور في هذه المدارس في كل لبنان. مما أدى الى :
 - إرتفاع سقف المطالب.
 - إثارة مسألة ميزانيّات المدارس الخاصّة في علاقتها بوزارة التربية.
 - رفع بعض الادارات لأقساطها ، مما أدى الى الصدام مع الأهالي و لجوء الطرفين إلى الإستشارات القانونيّة وإلى حملات إعلاميّة متبادلة.
- نشير في هذا السياق، إلى أنّ العديد من الأهل لا يمتلك القدرة على مساندة أولاده في الظروف الطبيعيّة في كل المواد الدراسيّة - فكيف السبيل إلى المتابعة والدعم في زمن التعليم عن بعد؟ لذا نشهد نشوء مراكز يتولّى العاملون فيها مساعدة المتعلّمين (دروس خصوصيّة ممأسسة)، وقد ساهم هذا في ازدياد العبء الماديّ على الأهل، فدفعوا قسطاً موازياً للأقساط المدرسيّة السابقة. كما نشهد لجوء البعض الثاني من الأهل أحياناً إلى الأخوة الأكبر سنّاً، أو إلى أحد المعارف من الجيران للمساعدة... و ترك البعض الثالث الأمور على همّة المتعلّمين مهما كانت النتائج.

2-المعلمون

على صعيد المعلمين، يظنُّ البعض أنّ التعليم الإلكتروني سيؤدّي إلى الإستغناء عن المُعلِّم، ولكن الوقائع أثبتت أنّ أهميّة المُعلِّم سوف تزداد مع هذا النوع من التعليم. لذا لا بدّ من إعداده بشكلٍ جيّد، كي تتحسن ممارساته داخل الصفّ الافتراضيّ. وهذا لا يمكن أن يتمّ في غضون أيّامٍ أو أشهرٍ معدودة، بل يحتاج إلى عملٍ دؤوب وجهدٍ متواصل.

معظمُ المُعلِّمين لا يملكون المهاراتِ الأساسيّة لاستخدام الإنترنت وتطبيقاته، وقد وجدوا أنفسهم فجأة في ظرف يملي عليهم استخدام ذلك للتواصل مع تلاميذهم. وقد تركتهم المؤسسات التربوية (وزارة التربية و مناطقها التربوية في المحافظات) يتخبطون مع الواقع الجديد، ولم تؤمن لهم موارد رقميّة يستطيعون الإعتماد عليها. لذلك بدأوا يواجهون عمليّة التعلّم عن بعد وحدهم من دون مساندة، واكتفوا ببعض "التوجيهات" واللقاءات الخجولة التي لم تستطع أن تزوّدهم بأدنى متطلبات التعليم الافتراضيّ. هذا ناهيك بالأوضاع الاقتصادية المتردّية التي جعلتهم يفقدون حوالي 80% من قيمة راتبهم، ما حملهم عبئاً إضافياً بسبب حاجتهم الملحة إلى الإنترنت السريع والتغذية الكهربائيّة الدائمة والحاسوب والهاتف.

الجزء الأكبر من المعلمين أخذ يمارس عملية التعليم عن بعد بواسطة تطبيق الواتساب، رغم أن التوجيهات المتعلقة بكيفية التعليم الفعّال عبر هذا التطبيق بقيت محدودة. علاوة على ذلك لجأ البعض الى استخدام الكمبيوتر والإنترنت لساعاتٍ أطول في التعليم عن بُعد، وقد اضطروا الى الإنفاق من مالهم الخاصّ على التكاليف من أجل التواصل مع الطّلاب، وذلك من دون حصولهم على أيّ تعويض.

هذا وقد اختلف الأساتذة في تقويمهم تجربة التعليم عن بُعد:

- رأى بعضهم أنّ ما ينقص التعليم الافتراضيّ هو التفاعل المباشر بين الأستاذ والتلميذ.

- في حين رأى آخرون أنّ هذه العملية ساهمت في أنفاذ العام الدراسي، وساعدت الأساتذة والتلاميذ على تعلّم تقنيّات جديدة تفيدهم في المستقبل.
- رأى الأكثرية أنّ هذا النوع من التعليم ساهم في تدني مستوى التحصيل العلمي والمعرفي عند الطلاب و إنخفاض مستوى الشهادة ، وإختلال التوازن العلمي بين طلاب نفس الصف . وساهم في ذلك:
 - الوضع الاقتصادي للأسر.
 - طبيعة التقنيات المستخدمة في التعلّم عن بعد.
 - مراحل التعليم وخبرة الطلاب في إستخدام تكنولوجيا الإتصال

3-الطلاب

لا تخفى على أحد اليوم المكانة التي تحتلّ البرامج والتطبيقات والأدوات الإلكترونيّة، وبخاصّة تطبيقات الهواتف الذكيّة مكانة هامة في عملية التعليم عن بُعد. وهذا المعطى لا يمكن أن يقف في طريقه أولياء الأمور والمدرّسون، إذ باتت تتوفر تطبيقاتٌ تتكيّف مع أداء الطلاب بطريقةٍ لا يستطيع بعضُ المعلمين مسايرتها. لهذا، فعوضاً من منع الطلاب من استخدام هذه الأدوات، فإنّه ينبغي الحرص على توجيههم وتأطيرهم في استعمال المفيد منها. ولعلّ أوّل خطوة في ذلك الإتجاه هي تدريبهم على فحص الأمور والحكم عليها لإختيار ما يناسب وما يفيد. وبتعبيرٍ آخر: تدريبهم على التفكير النقديّ، وتربيتهم على الاختيار، لا الإنسياق بالضرورة وراء السائد أو الشائع.

وبالتأكيد هناك ضغط نفسيّ كبير على الأهل والأولاد، وكأنّ التلامذة لا يكفيهم ما يعانونه من ضغوط بسبب الحجر المنزليّ، ليأتي ضغط التعلّم عن بُعد بما فيه من معاناة ناجمة عن ضعف الإنترنت وانقطاع التيار الكهربائيّ وعدم توقّر الأجهزة الإلكترونيّة الجيدة.

كذلك الفئة العمرية للطلاب تجعل عملية التعلّم عن بعد متفاوتة الصعوبة على المعلم والأهل. فقدره الفئات الصغيرة على التركيز أقلّ من أقرانها في الصفوف العليا؛ وهو ما يرهق بعضهم. وهذا أمر حتميّ لا يُلامون عليه، بل على المعلمين والأهل السعي الى إيجاد وسائل للتخفيف

من وطأته. أما طلاب الفئات العمرية الأكبر فيواجهون كثافة الدروس، واضطرارهم إلى الجلوس ساعات بعد التعلّم المباشر ليستطيعوا هضم ما تعلّموه ونقله. ولكن يبقى على المتعلّمين عن بُعد أن يعملوا على تحديد إجراءات يومية للبدء بهذا التعلّم، وتحديد موعد ثابت للدراسة اليومية، واختيار مكان مناسب وهادئ كي يتمكنوا من المتابعة والإصغاء الجيد، والتواصل المستمر مع المعلّمين والبالغين عند الحاجة إلى معلومة معيّنة.

4- العلاقة بين أطراف العملية التعليمية في ظل جائحة كورونا والتعلّم عن بُعد

تتفاوت العلاقة في تعاون الأهل مع المعلّمين. مما يؤثر سلباً في عملية التعليم والتعلّم أحياناً، وفي علاقة الأهل بالمعلّم. إذ عندما يتدبّر الأهل من الضغط الذي يعانونه جزاء مواكبة أبنائهم أثناء الدراسة، يُلقون باللوم على المعلّم، ويطلقون أحكاماً غير منصفة في حقّه وحقّ المدرسة والإدارة.

حوّل التعليم عن بُعد المعلّم إلى زائر يوميّ في معظم البيوت، ما جعل شخصه وأسلوبه ومادّته خاضعة لآراء الأهل والمتعلّمين وأحكامهم. وهذه كثيراً ما تصدر عن أشخاص غير موضوعيين.

ثمّة إجحافٌ يطول الأستاذ اليوم، إذ أصبح يُحاكم على تعليم إلكترونيّ لم يتلقّ التدريب الكافي عليه، ولا المحتوى التعليميّ المناسب له، بل تُرك وحيداً يحارب كي ينقل مادّته التقليديّة بأسلوب غير تقليديّ. بعض الأساتذة كان غير قادرٍ على تحديث أساليبه بالسرعة المطلوبة، إذ إنّ لعامل العمر دوراً كبيراً في قابليّة تكيف المعلّم مع التكنولوجيا، علماً أنّ هذا المعلّم قد يكون متمكناً من مادّته في التعليم الحضوريّ، ولكنّ التعليم عن بُعد حدّد من قدراته وأضعف دوره التواصليّ مع طلابه.

يضاف إلى ذلك أنّ المعلّم فقد الكثير من خصوصيّته، إذ أصبح رقم هاتفه وبياناته الشخصية في متداول الطلاب والأهل. لم يعد هناك وقت محدّد للتواصل معه، بل اعتبر الأهل والطلاب أنّ من "واجبه" أن يتجاوب مع أسئلتهم في أي وقت يشاؤون، من دون الأخذ في الحسبان أنه يحتاج إلى الراحة والإنفراد والتواصل مع عائلته وأحبّائه.

بالمقابل يلمس الأساتذة تقصيراً في مواكبة بعض الأهل لأبنائهم وعدم تأمين الجو المناسب أو الرقابة اللازمة لحثهم على الإلتزام بحضور الحصص الإفتراضية أو بمراجعة دروسهم، ما ينعكس على أدائهم ويهدر جهد الأساتذة الذي يتضاعف عادة عنه في التعليم الحضوري.

في بعض الحالات يعرض، تفوق التلاميذ على أساتذتهم في إتقان التكنولوجيا الحديثة، الأخيرين للكثير من المواقف الحرجة أثناء التعليم الإفتراضي، ويصبح المتعلم هو الذي يتحكم بزمام الحصّة؛ الأمر الذي يزيد من توتر العلاقة بين الطرفين.

5- المناهج

في لبنان الى جانب المعاناة التي يعيشها المواطن اللبناني جرّاء انقطاع الكهرباء وتقنيها، وبطء الإنترنت، وخبرة المعلمين المحدودة في اعتماد التعليم الرقمي، فإنّ المناهج الدراسية بمضامينها وأنشطتها ، لا تساعد على تطبيق أنماط التعليم الإفتراضي وتقنيات تدريسه بطريقة مرنة.

لذلك، صدر تعميم عن وزارة التربية بتقليص الدروس والمحاور في المناهج اللبنانية لمختلف المراحل والموادّ الدراسية. ولو أنّ هذه المناهج الحديثة وُضع محتواها الرقمي والتفاعلي في متناول المتعلمين والمعلمين، لكانت العملية التعليمية اليوم أسهل بكثير، ولحققت الأهداف التربوية المرجوة في ظلّ الجائحة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولكنّ بسبب تقاعس الدولة عن دورها في مواكبة التطور ورقمنة المناهج، تركّ المعلم يعمل وحده كي يوصل المعلومة إلى المتعلم وينهي المنهج المطلوب منه بهدف إنجاز عام دراسي آخر متعثراً بالإمكانيات المتواضعة التي بين يديه.

6-الواقع الراهن للتعليم في لبنان

الأزمة الراهنة في لبنان كشفت عن أن القطاع التربوي مأزوم بنيويًا وهيكيًا، ويعيش شبه انهيار، لإعتبارات عدّة منها:

- لجوء وزارة التربية إلى خيارات من دون إعداد الطلاب والمدراء والأساتذة. فوجد الطلاب وذوهم أنهم متروكون، ناهيك عن تهميش شريحة واسعة من طلاب المدارس الرسمية، مما كرّس مفهوم "الطبقية بالتعلّم".
- يواجه الأساتذة، نتيجة الظروف الاقتصادية والمهنية، الأزمة وحيدين، إذ خفّضت بعض المدارس الخاصة رواتبهم، في حين خسرت رواتب أساتذة القطاع الرسمي كامل قيمتها، وصار معدلها يوازي أقل من 80 دولاراً شهرياً.
- أعطيت السلطة المطلقة للقطاع الخاص لتولي النظام التعليمي، وتتنج معظم مدارسه لزيادة أقساطها من دون أن تلحظ معاناة الناس، ومن دون رقابة، لأن هدف عدد كبير منها التجارة الربحية فقط. وتضطر الأسر للتعاون مع ذلك تخوفاً من عدم تأمين التعليم الرسمي بسبب الإضرابات و العوامل المؤثرة فيها...
- يواجه التعليم في لبنان خطر نقص الفعالية والجدوى، الذي يفاقم ظاهرة التسرب المدرسي، كما أن بعض أهالي طلاب المدارس الرسمية، يحتاجون لعمالة أبنائهم لدعمهم مادياً ومعيشياً.
- ظهور أزمة قرائية وكتابية لدى الأعمار الصغيرة، لأن نسبة كبيرة من الأطفال إما لم يتعلموا كلياً، وإما تعلموا بشكل أقل من بدائي، لأنهم مارسوا التعلّم عن بعد منذ ما يزيد على سنة و نصف وهذا ما ساهم في تدني مستواهم العلمي.
- ملاحظة تتفاقم معدلات النزوح من التعليم الخاص إلى التعليم الرسمي بسبب الأزمة الاقتصادية، خاصة أن الفترة السابقة شهدت على نزوح نحو 60 ألف طالباً. ولم يكن التعليم الرسمي قادراً على احتواء الطلاب الجدد، بسبب محدودية المقاعد المدرسية، وقلة عدد الأساتذة، وغياب الإستراتيجية التعليمية... وفي العام الدراسي 2021-2022

انعكس وضع العملية التربوية وأصبح التوجّه نحو المدرسة الخاصة ضماناً لمستوى تعليم الأولاد وذلك رغم كل الأزمات المالية التي تترزخ في ظلها الأسر.

- خسارة لبنان لموقعه الريادي بالتعليم، قبل أزمة 2019، وهو ما تدل عليه نتائج الإختبارات الدولية، لعدم مواكبتها إحتياجات العصر.

7-الدوافع لإعادة فتح المدارس

قرار إعادة فتح المدارس هو قرار معقد للغاية، وغالبا ما يضع صناع السياسات وإدارات المدارس والآباء والمعلمين في مناقشات حامية الوطيس حول الفرص الضائعة والسيطرة على المخاطر. كما وضعت صحة الطفل وصحة المجتمع المحلي أيضاً في صدارة المناقشات، إلى جانب العواقب الطويلة الأجل على صحة الأطفال، رفاهيتهم وخسائرهم في التعلّم، وتفاقم أوجه عدم المساواة التي تضرّ بأضعف الفئات وأكثرها حرماناً. كما أن المشاورات مع المعلمين والآباء والطلاب والمجتمعات المحلية مهمة لضمان أن يكون القرار محدداً في سياقه الخاص، وأن يكون مستثيراً أو مصمماً حسب شواغل وإقتراحات الجهات الفاعلة الرئيسية.



1- [عام دراسي جديد يبدأ في ظل جائحة كورونا](https://blogs.worldbank.org/voices/am-drasy-jdyd-y..)

<https://blogs.worldbank.org/voices/am-drasy-jdyd-y..>

8- بعض التوصيات التي تساهم في نجاح عملية التعليم

- العمل على كبح إنتقال جائحة كورونا المتأتية عن فتح المدارس للتعليم الحضوري وذلك بإعتماد المعايير التالية:
 - ضمان سلامة الجميع (إستخدام وسائل الوقاية والتزام التباعد).
 - التخطيط لإعادة الفتح على نحو شامل.
 - التنسيق مع الجهات الفاعلة و خاصة الصحية.
- حماية تمويل التعليم من خلال:
 - تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية .
 - الحفاظ على حصة الإنفاق على التعليم.
 - معالجة أوجه عدم الكفاءة في الإنفاق على التعليم.
 - تعزيز التنسيق الدولي للتصدي للديون.
 - حماية المساعدات الإنمائية الموجهة للتعليم.
- بناء نظم تعليم قادرة على التكيف من أجل التنمية عن طريق:
 - تعزيز قدرة نظم التعليم على التكيف من خلال الإستجابة لتحديات إعادة فتح أبواب المدارس على نحو آمن، يتيح لها التعامل بشكل أفضل مع أزمات المستقبل .
- تأمين الجهود المطلوبة للتصدي للصدمات التي قد تتعرض لها نظم التعليم، بإغتنام فرص إيجاد حلول لمعالجة أزمة التعليم وطرح مجموعة من الحلول التي تسمح بإجتيازها. والتي منها :
 - التركيز على معالجة الخسائر في مجال التعليم .
 - الحؤول دون التسرب المدرسي قدر الإمكان.
 - دعم مهنة التعليم بكل عناصرها.

خاتمة

قَدَّرُ اللبنانيين أن تعيشَ أجيالهم كوارث وحروباً وازمات وويلات.... فالأحداث تتكرَّر بعناوين وأسماء جديدة،

ولكن الاسمَ المشترك لها هو الموت : قتلاً، خشوعاً، أو على أبواب المستشفيات، جوعاً وظلاماً ، برداً ومعيشة ... دفاعاً عن زعمائهم الغارقين في الفساد و المسترسلين في النهب حتى القضاء على أرواحنا.

فبعد عنوان الثورة التي فشلت في تحقيق آمال اللبنانيين ، والتي ساهم في إفشالها تبني السياسيون لها و دخولهم سراً و بخفية في صفوفها، ودعم السفارات لبعضها، وتحويل مسارها لإثارة النعرات والفتن وحتى الحروب الداخلية... الى جائحة فيروس كورونا المستجدّ، الذي أُضيف إلى الأزمات السياسيّة والاقتصاديّة والمعيشيّة والأمنيّة القائمة أساساً، في ظلّ تقاعس الدولة عن تقديم البدائل الطارئة والمساعدات الفوريّة، وإرتفاع معدّلات البطالة والفقر والجوع.